القيادة الفلسطينية الرئيسة الى التكيف مع الاوضاع المتغيرة والى استغلال الفرص الجديدة، لكنها اتكلت ، بالمقدار ذاته، على الوقع السياسي والنفسي لعملها، اكثر مما على النتائج المادية، كي تؤثر في سير الاحداث الاقليمية.

جاءت نقطة التحول في مسار تطور التفكير العسكري والسياسي الفلسطيني مع الحرب التي وقعت في الاردن في ١٩٧٠ ـ ١٩٧١. فحركة المقاومة الفلسطينية خسرت في تلك الحرب عدداً كبيراً من رجالها، بين قتلى وجرحى ومغادرين، خلال النزاع الذي دام عشرة شهور؛ غير ان الاهم من ذلك انها فقدت القاعدة البشرية والجغرافية الطبيعية الفضلى لخوض الحرب ضد اسرائيل. ومع ان خسارة «فتح» في الرجال كانت كبيرة من الناحية العددية، الا ان خسارة التنظيمات الأخرى، من الناحية النسبية، كانت اكبر بكثير، بالاضافة الى ان الشعارات السياسية التي رفعتها هذه التنظيمات فقدت مصداقيتها. ومع ان الجميع ظلوا ملتزمين، رسمياً، مبدأ الكفاح المسلح، لكن الشعارات المرافقة الخاصة بحرب العصابات وحرب الشعب تم التخلي عنها . وهنا ينبغي التوضيح ان المقصود ليس الادعاء بأن طرازاً خاصاً لحرب الشعب الفلسطيني ضد اسرائيل لم يتبلور، بل ان مفهوما محدداً لتلك الحرب تضمن مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالواقع السياسي والاجتماعي الاسرائيلي، والعربي، وبالموازين الاقليمية، هو الذي علا وهبط خلال الاعوام ١٩٦٧ ـ ١٩٧١.

المرحلة الانتقالية، ١٩٧١ ـ ١٩٧٣

يجدر التمهل قليلاً عند هذه النقطة، من اجل تقويم مغازي العمل المسلح للهوية والشرعية الفلسطينيتين خلال العام ١٩٧١. لم يكن العمل خلال المرحلة الاولى التي شهدت أوج العمل الفدائي وقمة في عدد العلميات العسكرية فعّالاً او كفؤاً جداً بالمعايير الفنية الجامدة، الا ان حقيقة ذلك النشاط المسلح، المثابر، العنيد، الذي رفض ان يتوقف، أو يزول، على الرغم من الخسائر، والنجاح في اعادة التشكيل في المنفى الجديد، هي التي عززت استعادة الفلسطينيين لهويتهم، واكدت وجودهم الدولي. وكرست حركة المقاومة الفلسطينية اطاراً يجسد تلك الهوية ويمثلها لدى الاسرة الدولية.

في الواقع، لقد واكب النجاح الجوهري هذا تحوّل آخر لم يقل عنه اهمية. فلقد اشارت تجربة حركة المقاومة، فيما بين ١٩٦٨ و ١٩٧٠، الى تضعضع الشكل التنظيمي الذي نفّذها، اي الى حركة مؤلفة من مجموعة فضفاضة من التنظيمات الفدائية المنفصلة، وأشار، استطراداً، الى تطور نحو مفهوم جديد لاقى التعبير التنظيمي في جسم جديد هو منظمة التحرير الفلسطينية.

ينبغي، هنا، التوقف عند اطارين للعمل الفلسطيني، هما م.ت.ف. وحركة المقاومة؛ اذ ثمة فروقات رمزية وعملية هامة بالنسبة الى اي مناقشة للهوية والشرعية الفلسطينيتين. لقد كانت م.ت.ف. تمثل الشرعية السياسية على النحو الذي اقره النظام الاقليمي العربي،في عقد الستينات. وبصفتها تلك لم تقدم سوى الحد الادنى من المساهمة في تطور الهوية الفلسطينية، وبالتالي، لم تكتسب الشرعية الشعبيةالكاملة؛ في حين مثلت حركة المقاومة النزوع المكافح، القاعدي المعتمد على الذات والخارج عن الاطر «القانونية». وعلى ذلك، يمكن القول ان الاطار الاول قدم «الكيان» الفلسطيني، بينما جسّد الثاني الهوية الفلسطينية.

ومما ساعد في تعزيز مكانة حركة المقاومة، فلسطينياً، ان الاداء السيىء للدول العربية في حرب العام ١٩٦٧ أضعف مكانة م.ت.ف. بسبب ارتباط رصيدها برصيد الانظمة «التقدمية»، مما اتاح للتنظيمات الفدائية، اخيراً، ان تنضوي في اطار م.ت.ف. ومن ثم ان تسيطر عليها في